



كلمة المملكة الأردنية الهاشمية

الاجتماع الوزاري لأصدقاء اتفاقية الحظر

الشامل للتجارب النووية

26/9/2014

نيويورك

السيد الرئيس،،

يؤكد وفد بلادي على ان اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية هي إحدى الدعائم الرئيسية الداعمة لنظام منع الانتشار النووي، كما أنها ركيزة أساسية في التوصل الى "عالم خالٍ من الأسلحة النووية" لما لها من دور في بناء الثقة على المستوى الدولي من خلال التزام الدول بعدم تطوير برامج عسكرية للسلاح النووي أو العمل على تحديث الدول النووية لترساناتها.

إن السياسات الأمنية طويلة الأمد يجب أن تبنى على مبدأ العالمية وعدم التمييز، والإلزام قانوناً، بما في ذلك استمرار الجهود لإخلاء العالم من الأسلحة النووية وتقليل مخاطر الانتشار النووي. فالوضع العالمي القائم حالياً والذي يفتقر إلى إحراز أي تقدم في أجندة نزع الأسلحة النووية لا يشكل بيئة مستقرة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأمن والسلام الدوليين.

فالمسؤولية الدولية المشتركة للتخلص من الأسلحة النووية لا تلغي مسؤولية الدول النووية في اتخاذ اجراءات إضافية تساهم في دعم وتقوية نظام منع الانتشار ونزع السلاح، وبما ينعكس إيجاباً على الدول الواردة في الملحق الثاني لاتفاقية.

إن دخول الاتفاقية حيز النفاذ كان من الخطوات الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي والتي تم التوافق عليها في مؤتمر مراجعة اتفاقية منع الانتشار النووي لعام 2000، وهوما أعاد

المجتمع الدولي التأكيد عليه في مؤتمر مراجعة اتفاقية منع الانتشار لعام 2010 عبر خطة العمل التي تبناها المؤتمر والتي أكدت كذلك على أهمية تطوير اللجنة التحضيرية لقدرات التحقق الخاصة بها.

السيد الرئيس،،

لقد كانت المملكة الأردنية من الدول العشرين الأولى التي صادقت على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية كما أن لديها محطة للرصد مرتبطة بمركز المعلومات الدولي في فيينا وبما ينسجم مع التزاماتها بموجب الاتفاقية. وانطلاقاً من قناعة المملكة الأردنية الهاشمية بضرورة دعم اللجنة التحضيرية وبنائها المؤسسي، فقد سعت لاستضافة التمرين الميداني المتكامل المقرر عقده في نهاية هذا العام 2014 والذي تأمل المملكة من خلاله المساهمة في بناء قدرات المنظمة في مجال التفتيش الموقعي واستخلاص الدروس اللازمة لتطوير عمل اللجنة التحضيرية في هذا المجال.

وتولي المملكة هذا التدريب أهمية قصوى ليس فقط في إطار بناء القدرات والإمكانات الخاصة باللجنة التحضيرية، بل في الترويج لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ في منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،،

إن نظام الرصد العالمي الخاص باللجنة التحضيرية يشكل ضماناً لبناء الثقة ومنع الانتشار، ولم يبق على اللجنة

التحضيرية سوى استكمال بناء قدراتها في مجال التحقق الموقعي وبما يجعل نظام التحقق الخاص بها الأكثر تطوراً وتقدماً بين نظيراتها من المنظمات المعنية بمراقبة امتثال الدول لالتزاماتها في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

وبالرغم من أن حظر التجارب النووية أصبح "قيمة عالمية" فإن التجارب النووية الأخيرة أثبتت كفاءة نظام الرصد والمعلومات الدولي بما يجعل تجاوز الرقابة الدولية أمراً بالغ الصعوبة.

فنظام منع الانتشار ونزع السلاح مازال يواجه تحديات كبيرة، والوقف المؤقت للتجارب النووية (Moratorium) لا يغني عن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وربما كانت التجارب الأخيرة سبباً إضافياً للدفع قدماً بالجهد الدولي لإدخال الاتفاقية حيز التنفيذ حيث أنها ساهمت في إبراز أهمية "نظام الرقابة الدولي" والدور الكبير الذي سيلعبه في التحقق من امتثال الدول لحظر التجارب النووية. وقد أظهر قيام اللجنة التحضيرية بتقديم تحليل دقيق ومعلومات وافية في وقت ملائم بعد التجارب الأخيرة الجاهزية العالية التي أصبحت تتمتع بها اللجنة التحضيرية.

وختاماً، يدعو الأردن جميع الدول غير الموقعة وغير المصادقة للقيام بذلك في أسرع وقت ممكن، كما يعبر عن ترحيبه بقيام كل من إندونيسيا وتشاد وبروناي دار السلام بالمصادقة على الاتفاقية.

كما ويتطلع الى الترحيب بجميع المشاركين في التمرين
الميداني المتكامل الذي سيجري في البحر الميت في تشرين
الثاني القادم.

شكرا سيدي الرئيس.